المحاضرة الرابعة

مقدمة

تعاني العديد من الدول النامية من عدم وجود خطة قومية يتكامل فيها التخطيط الاقتصادي والاجتماعي ، كما تفتقر الانشطة القومية الي التنسيق فيما بينها ، وعلي ذلك فان التخطيط المتكامل امر حتمي لاية دولة نامية تسعي للخروج من مازق التخلف او تعمل علي مقاومة الانغماس فيه ، وبذلك تكون تنمية المجتمع ضرورة اجتماعية لضمان تحقيق التكامل والتنسيق واحداث التغير الاجتماعي والاقتصادي اللازم لبناء المجتمع .

والعمل التنموي يستلزم ضرورة التعاون والتنسيق بين الفئتين في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية لمقابلة حاجات المجتمع المحلي فتسير مجهوداتهم في تكامل وتنسيق مع خطة التنمية القومية للدولة وتصبح برامج التنمية مكملة ومعضده لبعضها البعض

اولاً : التنمية الاقتصادية (مفاهيمها و اساليبها) :

التنمية كمفهوم يتضمن الجانبين الاقتصادي والاجتماعي وهما متداخلان بحيث يصعب الفصل بينهما وذلك لأننا حين نرفع المستوي التعليمي والصحي والثقافي للموطنين ، فأننا نعمل في الوقت نفسه علي تحقيق مستوي اعلي من الكفاية البشرية ، وهذا يعني زيادة الانتاج والدخل والاستهلاك وهذه الزيادة بدورها تتطلب مزيد من الخدمات الاجتماعية .

النمو الاقتصادي : economic growth مفهوم النمو الاقتصادي يتطلب ضرورة زيادة معدل نمو الدخل القومي في المجتمع عن معدل النمو السكاني فيه . والنمو الاقتصادي يقصد به تحقيق معدل مرتفع في كل من الدخل القومي والدخل الفردي الحقيقي بما يحقق الرفاهية لأفراد هذا المجتمع .

التنمية الاقتصادية : economic development يشير مفهوم التنمية الاقتصادية الي معني اوسع مما يتضمنه مفهوم النمو الاقتصادي ، حيث يعرف البعض التنمية الاقتصادية بانها (عملية تحسين وتنظيم واستغلال الموارد الانتاجية (المادية والبشرية) يهدف زيادة الانتاج الكلي من السلع والخدمات بمعدل اسرع من معدل الزيادة في السكان لتحقيق زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد من السكان عامة والفرد من القوم العاملة بصفة خاصة خلال فترة ممتدة من الزمن .

ومما سبق يمكننا تحديد التنمية الاقتصادية بانها :-

١. التنمية الاقتصادية عملية يقوم بها مجتمع من المجتمعات بهدف استخدام موارده بافضل استخدام ممكن .
٢. التنمية الاقتصادية تهدف الي عدة امور اهمها في تخليص المجتمع من التبعية الاقتصادية لدولة اخري والقضاء عليملامح التخلف الاقتصادي وزيادة الانتاج ورفع متوسط نصيب الفرد ليستمتع الناس بمستوي افضل من السلع والخدمات .
٣. التنظيم الاقتصادي للمجتمع عبارة عن وحدة انتاجية تعكس قدرة الاقتصاد علي زيادة السلع الانتاجية ، كالمواد الغذائية والملابس والمعدات والمسكن وغيرها من الخدمات التي تقوم بها الدولة في صورها المختلفة .

المتغيرات الاساسية للتنمية الاقتصادية :-

التنمية الشاملة عملية متعددة ومتشابكة الابعاد حيث تضم ابعاداً ادارية ، واقتصادية ، تربوية ، وصحية ... وللتنمية الاقتصادية مجموعة من المتغيرات الاساسية التي تؤثر علي كفاءتها المطلوبة **وهي تتمثل في :-**

١. حجم المدخرات التي يمكن استثمارها .
٢. حجم السوق .
٣. التنمية الصناعية والتحديث الزراعي .

١- حجم المدخرات التي يمكن استثمارها : تتصف الدول النامية بضعف الانتاج والانتاجية في مجال السلع والخدمات وقلة الموارد وضعف التكوين الرأسمالي وانخفاض الدخل القومي وبالتالي انخفاض الدخل الفردي . وتعدد معوقات تنمية المدخرات الوطنية داخل الدول النامية لتشمل كل من انخفاض مستوى المعيشة وانخفاض المستويات التعليمية والصحية والتكنولوجية .وتتطلب تنمية حجم المدخرات في غياب راس المال الوطني الكافي ، بشرط ان يكون الجزء الاساسي من الاموال اللازمة للتنمية يجب توفيرها داخليا .

٢- حجم السوق : يتوقف حدوث التنمية الاقتصادية ومعدلاتها الى حد كبير على حجم واتساع الاسواق والذي يعني كثرة الطلب على السلع والخدمات . فالأسواق المحدودة والضيقة يمكن ان تكون معوقا خطيرا للنمو الاقتصادي واتساع حجم السوق يجذب المستثمرين الى النتائج ويضمن لهم توزيع منتجاتهم وزيادة ارباحهم

٣- التنمية الصناعية والتحديث الزراعي : تعد التكنولوجيا هي المفتاح الحقيقي لزيادة الانتاج ،/ فالإنسان يستطيع تحقيق مستويات عليا من الانتاج باقل من الجهد والنفقات من خلال اساليب المكينة الحديثة وتكمن المشكلة الاساسية للدول النامية في كيفية تدبير الاموال اللازمة لشراء الاجهزة التكنولوجية الحديثة وارساء دعائم البناء الاسفل لاقتصاديتها من مرافق وطرق وكباري واجهزة اتصال حديثة .

ثانيا: العلاقة بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية :-

اصبحت التنمية مطلب حيوي وهدف لكل دول العالم سواء النامية او المتقدمة ن ولقد حازت قضية التنمية الكثير من الاهتمام في الفكر العالمي المعاصر بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية .

ويؤكد العديد من العلماء الارتباط بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فيري البعض ان العلاقة بين جوانب التنمية الشاملة لا تقبل الانفصال او التجزئة .

وبالرغم من ذلك الا ان هناك وجهات نظر لبعض العلماء نحو هذه العلاقة وطبيعتها ، **حيث تري وجهه النظر الاولي :-** يؤكد العديد من رجال الاقتصاد ان المجتمعات النامية في حاجة سريعة الي تنمية اقتصادية هدفها رفع مستوي الافراد والدخل ال قومي ، وهذا يمكن الدولة من التوسع في الخدمات . كما يمكن الافراد من الانتفاع بها بمعني ان ارتفاع الدخل يجعل المواطنين اقدر علي تعليم ابناءهم والعناية بصحتهم ، ويجعل الناس اقدر علي دفع الضرائب .

اما وجهه النظر الثانية :- فترجع الي علماء العلوم الاجتماعية والذين ينادون بالتنمية الاجتماعية ، كركيزة لها الاولوية في برامج التنمية ، وهم يستندون في رايهم الي ان التنمية الاقتصادية سوف لا تسير بخطي سريعة واساس متين ، اذا انتشر

الجهل والمرض بين الناس .
واصبحت عملية الربط بين كل من التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية في نظر رواد وعلماء التنمية ضرورة لازمة وظاهرة سياسية يرددها لكسب ثقة الجماهير .
ويصبح التخطيط للتنمية الشاملة هو التخطيط المتزن الذي يجعل التنمية الاقتصادية ادارة انتاج كفئ يديرها رجال اكفاء ذو ارادة ومهارة وهم نتاج التنمية الاجتماعية .

وتشير تجارب العديد من المجتمعات الخارجية الى عناصر تنمية المجتمع ذات مظاهر متباينة هي :-

أ. ظاهرة الربط بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية التي تتناول عملية التنمية كأسلوب للإنتاج المادي والاستثمار البشري
ب. ظاهرة الرقي بأسلوب العمل اقتصاديا كان او اجتماعيا وذلك باستخدام احدث ما بلغه العلم وحققته الخبرة ويعني هذا اختيار اسلوب العمل الامثل للأداء مع مراعاه مبادئ الواقعية والشمول والتكامل والتنسيق والتعاون والموازنة .
ج. ظاهرة خلق تنظيمات اجتماعية مستحدثة تحل محل التنظيمات الاجتماعية المعوقة مع تدعيمها بالمنظمات والمؤسسات التي تدار ادارة عملية .

اهم عوامل الالتقاء بين كل من التنمية الاجتماعية والاقتصادية في :

اولاً : الانسان هو هدف التنمية ومحورها ووسيلتها وان التغيير المادي لا بد ان يصاحبة تغيير اجتماعي مواز حتي يتهيأ للمواطن المواءمة مع ما يتم تطويره .

ثانياً: ان التكامل بين جميع انواع النشاطات حتمي لتحقيق فاعليتها في تحقيق التنمية الشاملة وليس المقصود بالتكامل مجرد تجميع وحدات الخدمات والمرافق ولكن المقصود منه وجود التفاعل فيما بينها بحيث تعمل باسلوب متجانس يكمل كل نشاط منهما الاخر .

ثالثاً: لم يعد ينظر الي التنمية في الوقت المعاصر علي اساس انها تعني النمو الاقتصادي وحده بل ان الاهتمام اخذ يتجه الي مجالات التنمية الاجتماعية والبشرية والثقافية واصبح ذلك المفهوم الجديد منتشراً ين مختلف دول العالم .

ثالثا: العوامل الاجتماعية المؤثرة على التنمية الاقتصادية :-

تلعب العوامل والظروف الاجتماعية دوراً رئيسياً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في التأثير في حدوثها في المجتمع واهم هذه العوامل هي :-

١. ضعف اقبال المواطنين علي ادخار الاموال واستثمارها اما بسبب انخفاض الدخل - المستوي المعيشي بصفة عامة
٢. انخفاض مستوي وعي المواطنين باهمية التخطيط والادخار لمستقبل حياتهم وحياه ابناءهم ويتضح ذلك من ضغط المواطنين علي الحكومة لتوفير كافة الخدمات دون النظر الي واجب الحكومة في استغلال جزء من الدخل في عمليات الاستثمار للمستقبل .
٣. تردد اصحاب رؤوس الاموال في اقتحام ميادين ومجالات جديدة لاستثمار اموالهم .
٤. ضعف اساليب الادارة بالتنظيمات الحكومية وربط اجراءاتها وعجها عن توفير احتياجات التنظيمات الصناعية .
٥. عدم توفر العمالة الفنية المدربة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية .

٦. هجرة الكفاءات الفنية والعلماء للخارج يحول دون تقدم الصناعات الوطنية وعدم قدرتها علي منافسة الاسواق الخارجية

رابعا: التأثير التبادلى للتنمية الاجتماعية والاقتصادية :-

ان تنمية المجتمع تعني تطوير مستويات الحياه بصورة افضل من خلال الاستخدام الاكثر كفاءة للموارد الطبيعية والقضاء علي الامية ورفع المستويات الصحية والثقافية مع التركيز علي استثارة جهود الاهالي ليقوموا علي مختلف المشروعات القائمة علي الجهد الذاتي ، والتي تاستهدف تحسين احوالهم .

وهذا يعني ان التنمية الشاملة لاي مجتمع تقوم علي ترابط وتكامل التنمية الاجتماعية والاقتصادية لاحداث التغييرات المادية والبشرية المنشودة وبصورة متوازنة حيث تلعب كل من التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية دوراً تبادلي ويتضح هذا في العرض التالي :-

١- دور التنمية الاجتماعية في التنمية الاقتصادية :-

يمكن تحديد الدور الذي تلعبة التنمية الاجتماعية في التنمية الاقتصادية كالتالي :-

- المساهمة في تهيئة وخلق الظروف المواتية لحدوث التنمية الاقتصادية ، وذلك من خلال التصدي للظروف والمشكلات الاجتماعية التي تحول دون انطلاق مجلة التنمية الاقتصادية .
- دراسة الاعتبارات الاجتماعية التي يجب مراعاتها عند التخطيط للعملية الصناعية والتي تشمل تحديد مناطق بدء وانطلاق التصنيع وتوزيعها في انحاء البلاد ، فضلا عن الاعتبارات الاجتماعية المصاحبة من الهجرة الي المدن والمناطق الصناعية الجديدة .
- التنبؤ بالمشكلات الاجتماعية التي قد تنجم عن عملية التنمية الاقتصادية والاستعداد لمواجهتها .
- توفير الخدمات الصحية والتعليمية والسكنية والاجتماعية للمواطنين والتي تلعب اساسا في زيادة الانتاج .
- تنمية المناطق المتخلفة والتخفيف عن المناطق المزدحمة ، حيث ان انتشار الصناعة وتوزيعها علي مختلف المناطق وعدم تركزها في المدن الصناعية الكبيرة ، ويساعد علي تنمية وتطوير المناطق المتخلفة ويسهم في حل مشاكلها والارتقاء بمستوي افرادها .
- الرعاية الاجتماعية للاسرة باعتبارها اهم التدابير التي تتخذ للتحكم في مؤثرات التصنيع الاجتماعية واتجاهاته المختلفة ويزيد من مساهمة التصنيع في الارتقاء بمستوي الاسرة اقتصادياً .
- المساهمة في ايجاد الاستقرار اللازم للتنمية الاقتصادية عن طريق توفير الجو المناسب للتجاوب بين الاهالي والحكومة والحماسة للتنمية الاقتصادية والرغبة في التنمية السريعة والتضحية بالحاضر لبناء مستقبل افضل .

٢- دور التنمية الاقتصادية في التنمية الاجتماعية :-

يمكن تحديد الدور الذي تلعبه التنمية الاقتصادية في التنمية الاجتماعية فيما يلي :-

- زيادة الدخل القومي والفردي :- كما ان زيادة الدخل القومي يؤدي الي زيادة دخل الفرد وبالتالي ارتفاع مستوي المعيشة .
- الحد من البطالة وزيادة فرص العمل :- اتساع فرص العمل والحد من البطالة في المجتمع وزيادة الدخل ، بل هو من العوامل الايجابية الفعالة في احداث التغير والتنمية .
- تهيئة الظروف المناسبة لاحداث التغير الاجتماعي نحو مجتمع افضل :- ادت الثورة الصناعية الي احداث تغييرات في حياة الناس ، حيث اصبح الانسان يؤمن بالعلم ومقدرته في التحكم في الطبيعة ، كما اصبح للوقت قيمة ، واصبح هناك اهمية لدقة العمل واحترام العمل اليدوي واحترام دور المرأة في العمل والمساهمة في برامج ومشروعات تنمية المجتمع .